

مليار درهم ودائع جديدة لأجل في النظام المصرفي خلال شهر 16



نما رصيد الودائع لأجل (باستثناء ودائع الحكومة ومستحقات الشراء بين البنوك) في النظام المصرفي الإماراتي 2.05% على أساس شهري أو ما يعادل 15.98 مليار درهم، لتصل إلى 796.92 مليار درهم نهاية يناير 2024، مقارنة بنحو 780.94 مليار درهم في ديسمبر 2023، بينما زادت على أساس سنوي بنحو 30.28% أو ما يعادل 185.23 مليار درهم. مقارنة بنحو 611.69 مليار درهم في يناير 2023.

وحازت العملة المحلية الدرهم النصيب الأكبر من الودائع لأجل بنحو 59.58% أو ما قيمته 474.88 مليار درهم، فيما بلغ نصيب العملات الأجنبية نحو 40.41% بقيمة 322.03 مليار درهم.

• الودائع الادخارية

تراجعت الودائع الادخارية 0.86% أو بمقدار 2.35 مليار درهم خلال شهر يناير 2024، لتصل إلى 270.47 مليار درهم، مقارنة مع 272.82 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2023. وعلى أساس سنوي، ارتفعت الودائع الادخارية بنسبة 10.16% أو

ما يعادل 24.93 مليار درهم، مقارنة مع 245.53 مليار درهم بنهاية يناير 2023، بحسب الإحصائيات الحديثة لمصرف الإمارات المركزي.

وحسب الإحصائيات، استحوذت العملة المحلية الدرهم على النصيب الأكبر من الودائع الادخارية بنحو 82.08% أو ما قيمته 222.014 مليار درهم، فيما بلغ نصيب العملات الأجنبية ما نسبته 17.91% بما قيمته 48.46 مليار درهم.

وشهدت الودائع الادخارية في البنوك نمواً ملحوظاً خلال السنوات الماضية ارتفاعاً من 152 مليار درهم في نهاية 2018 وصولاً إلى 172.2 مليار درهم في 2019، و215.2 مليار درهم في 2020، و241.8 مليار درهم في 2021، و245.8 مليار درهم في 2022 و272.82 مليار درهم بنهاية 2023.

• الودائع تحت الطلب

أوضحت الإحصائيات أن الودائع تحت الطلب تراجعت على أساس شهري بنسبة 1.78% أو ما يعادل 18.11 مليار درهم لتصل إلى 1.001 تريليون درهم بنهاية يناير 2024 مقابل 1.019 تريليون درهم في ديسمبر 2023. بينما زادت على أساس سنوي بنحو 9.47% أو ما يعادل 86.61 مليار درهم مقارنة بنحو 914.73 مليار درهم في ديسمبر 2023.

وتوزعت الودائع تحت الطلب بواقع 720.55 مليار درهم بالعملة المحلية الدرهم بحصة تعادل 71.95%، ونحو 280.80 % مليار درهم بالعملات الأجنبية بنسبة 28.04.

وواصلت الودائع تحت الطلب نموها خلال السنوات الماضية ارتفاعاً من 577.6 مليار درهم في نهاية 2018 وصولاً إلى 599.6 مليار درهم في نهاية 2019، و696.8 مليار درهم في نهاية 2020، و848 مليار درهم في 2021، و907.3 مليار درهم في 2022 و1.019 تريليون درهم بنهاية 2023.